



خطة كوشنير.. "وصفة" خطيرة لدفن "حلّ الدولتين" إلى الأبد

بقلم: إيلان غولدنبيرغ*

بعد أن انتهت، مؤخرًا، من مسألة الاجتماع رفيع المستوى مع الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونغ أون، ببسنغافورة في حزيران الماضي، ربما يحوّل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، انتباهه، الآن، إلى ما يسميه "الصفقة النهائية"، وهي خطة أميركية جديدة لصنع السلام الإسرائيلي-الفلسطيني، وكان جاريد كوشنير، صهر ترامب وكبير مستشاريه، ووجون غرينبلات، مبعوثه للسلام في الشرق الأوسط، قد زارا الشرق الأوسط، في حزيران، لاختيار الأفكار حول الخطة، واستكشاف طرق لمعالجة الوضع الإنساني المتدهور بغزة. وفي مقابلة موسعة مع صحيفة فلسطينية في نهاية الرحلة، وعد كوشنير بأن الخطة ستكون جاهزة في القريب، بينما انتقد بشده رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، والمخ إلى هدنة محتملة بين "حماس" وإسرائيل.

سوف يكون الإعلان عن خطة سلام أميركية جديدة في هذا الوقت خطأ فادحًا، سيكون من شأنه أن يزيد الأمور سوءًا، ويجب على البيت الأبيض بدلا من ذلك أن يؤجّل أي خطة سلام يجعل عليها، وأن يركّز أولا وقبل كل شيء على استقرار الوضع في غزة.

من المستحيل أن تكون وسيطا في صراع أو أن تطلق خطة سلام موثوقة عندما يكون أحد الأطراف رافضا حتى مجرد التحدث بمك.

لي يلتق القادة الفلسطينيون مع المسؤولين الأميركيين الكبار خلال الأشهر الستة الماضية، منذ أعم أ ترامب نيته نقل السفارة الأميركية في إسرائيل إلى القدس. وفي هذا السياق، فإن محتوى أي خطة إن يكون مهماً. وسوف يرفضها الفلسطينيون على الفور.

كما يمكن أن يكون لاقتراح الإدارة الأميركية أيضا آثار سلبية طويلة الأمد، يمكن أن تتكشف بطريقتين مختلفتين. في السيناريو الأقل ضررا، سوف تقدم الولايات المتحدة اقتراحا متوازنا ومتوافقا مع الفهم الدولي للوضع ومع السياسة الأميركية على مدى الجيل الماضي، وفي هذه الحالة، سوف يشمل الاقتراح أن تكون أراضي الدولة الفلسطينية المستقبلية هي معظم الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تبادلات للأراضي لإبقاء أغلبية المستوطنين الإسرائيليين داخل إسرائيل. كما أن الخطة ستشمل أيضا منح عاصمة للفلسطينيين بالقدس الشرقية. وفي المقابل، سوف تحصل إسرائيل على ترتيبات أمنية تضمن ألا تتمكن "حماس" والمجموعات المتشعبة الأخرى من السيطرة على الضفة الغربية، وسوف تكون هناك آليات دولية للمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وإنما من دون حق فعلي في العودة، مع عودة رمزية فقط لعدد محدود من الفلسطينيين الذين يسع لهم بالعودة إلى إسرائيل، بينما يمارس الأغلبية العظمى حقهم في العودة إلى بلد الدولة الفلسطينية الجديدة، أو يختارون البقاء حيث هم، أو تتم إعادة توطينهم في بلد ثالث.

المشكلة أنها ليست هناك فائدة من تقديم هذه الخطة مرة أخرى. وكان الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، قد وضعها في ما نسمي معايير كلينتون في العام ٢٠٠١، وكذلك فعل وزير الخارجية، جون كيري، في نهاية ولاية إدارة أوباما. وفي الوقت الحالي، فإن كلا الطرفين -حيث لدينا قيادة فلسطينية متشككة بعق في ترامب، وحكومة إسرائيلية يمينية- سوف يرفضانها، وسوف يعمل مثل هذا الاقتراح فقط على المزيد من نزع المصداقية عن الأفكار التي يمكن على أساسها تحقيق حل مستقبلي قائم على رؤية الدولتين.

أما السيناريو الذي يصعب أكثر احتمالا باطرأ، فهو أن تقترح الإدارة بدلا من ذلك خطة تكون مفضلة أكثر لإسرائيل، وسوف تدعو هذه الخطة، على سبيل المثال، إلى بقاء القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية لفترة جيل أو أكثر، وتواصل الاحتفاظ بـ ٦٠ في المائة من الضفة الغربية التي تسيطر عليها حاليا، بينما يتم إرساء الأسس لإقامة دولة فلسطينية في غزة. وسوف يكون ذلك لعنة بالنسبة للفلسطينيين. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، سوف يجد مثل هذه الخطة جذابة للغاية، ويرجع أن يقبلها مع بعض التحفظات، وهو ما سيعطيه المرونة للتفاوض على بعض الجوانب.

سوف يكون مثل هذا النهج خطيرا بالعديد من الطرق، أولا، سوف يؤدي إلى محاصرة ساسة يسار الوسط الذين سينظرون إلى خطة ترامب على أنها غير واقعية. ومن ذلك، لن يكونوا في موضع معارضة اقتراح أمريكي لأنه سيكون جيدا جدا لإسرائيل. وسوف يتم إرساء خط أساس سياسي جديد في إسرائيل لما يمكن أن يبدو عليه الحل العجول، ولن يوافق عليه الفلسطينيون أبدا، وسوف تكون النتيجة النهائية هي دفع الأطراف إلى مزيد من التنافر.

لن يكون لإمكانية أكثر خطورة، هي أنه في حال رفض الفلسطينيون أيا من هذه الخطط، خاصة تلك التي يقبلها إسرائيل، فإن تلك الخطة قد تصبح الأساس الذي تقيم الحكومة الإسرائيلية عليه الحجة مرة أخرى بأنه ليس لديها شريك على الجانب الفلسطيني، لتبدأ بذلك عملية ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، وهي خطوة يدافع عن عدد من الساسة الإسرائيليين الآن صراحة، ما سيجعل إمكانية على أساس الدولتين مستحيلة تماما. وفي ظل الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية، وبيت أمريكي أبيض منحاز بقوة إلى جانب إسرائيل، فإن حركة

هل تتراجع إدارة كوشنير عن "صفقة القرن" في ظل الرفض الفلسطيني؟

الاستيطان الإسرائيلية ربما لن تحصل على فرصة أفضل من هذه أبداً. يبدو أن إدارة ترامب تعتمد على دول عربية لإجبار الفلسطينيين على قبول خطتها. والنظرية هي أن الدول العربية قد تحوّلت عن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وأصبحت أكثر اهتماما بمحاربة إيران.

صحيح أن الدول العربية المعنية أصبحت مركزة جدا على إيران بحيث إنها ربما تكون راجية في التحول عن المسألة الإسرائيلية-الفلسطينية، لكنها واجهت المشاكل مسبقًا عندما حاولت أن تفعل ذلك، وقد ظهرت تقارير في الخريف الماضي عن محاولة بذلت للضغط على عباس، نيابة عن كوشنير، لكي يقبل بأفكار إدارة ترامب، لكن ذلك لم يعمل. وقد تسرّبت القصة وتسببت برد فعل قوي في وسائل الإعلام العربية. وأدى ذلك إلى إعادة تسمية مؤتمر للجامعة العربية على إعلان ترامب الخاص بالقدس ليصبح مؤتمر القدس، بهدف تسليط الضوء على هذه القضية.

وأبعد من ذلك، تركز الإدارة الأميركية على بعض العرب وتتجاهل آخرين، ويغلب أن تكون الدول الأكثر قربًا إلى فلسطين أقل مرونة تجاه خطة الإدارة لأنها تؤثر على مصالحها الوثنية، خاصة بينما تتعامل مع مشاكلها الداخلية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس واضحا ما إذا كانت الدول العربية ستفعل أي شيء مختلف عما فعلته طوال سنوات. ففي كل مرة طلب رئيس أمريكي أو وزير خارجية أميركية دعمها للدفع بخطة أميركية جديدة، فإنها تقول دائما: نعم، لكنها لا تتبع ذلك بطرح مبادرات إيجابية ذات معنى للفلسطينيين، ولا بممارسة ضغط سياسي أصيل. والفكرة الأساسية هي أن معظم الدول العربية لا تعطي أولوية للقضية الفلسطينية ولا تتحقق كثيرا مع عباس، وهي لن تعرض عليه حوافز كبيرة ولن تأخذ مخاطرنا سياسية في الداخل بالضغط عليه، خاصة إذا كانت تعتقد أن الخطة الأميركية المعنية بحكومة بقدر الفشل منذ البداية.

بدلاً من التركيز على خطة سلام طويلة الأمد ولها بالكاد فرصة ضئيلة في النجاح، فإن على الإدارة أن تركز بدلا من ذلك على الحالة الطارئة المباشرة في قطاع غزة، حيث يحصل السكان على أربع ساعات تقريبا من التيار الكهربائي في اليوم، وحيث ١٠ في المائة من مياه الشرب غير صالحة للشرب، وحيث الوضع يصبح أقل استقرارا باطراد ويمكن أن يشهد اشتعال حرب أخرى بين إسرائيل و"حماس".

بحسب لإدارة ترامب أنها تركز بشكل ما على هذه المسألة. وقد عقدت اجتماعا دوليا حول غزة بواشنطن في آذار، ويقال: إنها تدفع باقتراح لدول الخليج لكي تستثمر في مشروعات بنيشه جزيرة سيناء، ولترة، وتستмас الاقتصاد في غزة.

لسوء الحظ، تسببت الإشاعات حول خطة السلام الأوسع وحقيقة أنها ربما تهدف إلى فصل غزة عن الضفة الغربية وإقامة دولة منفصلة هناك، في جعل العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين يرفضون أي حلول. وقد رفضت السلطة الفلسطينية على الفور الخطة الأميركية لغزة، وقالت: إنها طريقة لخلق أجزاء مستقلة اقتصاديا، ومقدمة لتأسيس منطقة منفصلة عن الضفة الغربية. كما أنه من غير المرجح أن يذهب المصريون مع هذه الخطة، خشية من أنه إذا أصبحت غزة معتمدة باطراد على مصر، فإنها ستصبح مشكلة مصدر بدل أن تكون مشكلة إسرائيل.

بدلا من ذلك، على الإدارة أن تسعى إلى طرح مبادراتين فوريتين. أولا، يجب عليها أن تفرج عن مبلغ ٣٠٠ مليون دولار التي تحتجزها الولايات المتحدة حاليا

حلّ الدولتين" إلى الأبد



وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا). ويقال: إن نيكى هابلي، سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، قادت هذا الجهد الانتقامي ردا على الاستجابة لإعلان نقل السفارة إلى القدس في الأمم المتحدة. وتسري المعارضة للأونروا عميقًا، خاصة في إسرائيل، وفي إدارة ترامب أيضاً، على أساس أن الوكالة تديم ببساطة عقلية اللاجئين بين الفلسطينيين.

لكن الإجابة ليست قطع التمويل عن أهم مزود للمساعدات في داخل قطاع غزة وسط أزمة، ومن دون وجود بديل مشروع وعامل. والحقيقة هي أن "الأونروا" هي الخيار الوحيد المتاح بغزة في الوقت الراهن. فهي تقوم بتعليم نحو ٢٥٠،٠٠٠ طفل في مدارسها، وهم أطفال كانوا سيدرسون بخلاف ذلك في مدارس "حماس" أو يهييمون في الشوارع. وهي توفر الكثير من المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة، وإذا ظلت الإدارة مصرّة على خفض تمويل "الأونروا"، فإنها يمكن أن تحتفظ بالأموال التي تذهب إلى اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والأماكن الأخرى، وتطبق الخفض فقط في المناطق التي يمكن أن تتدخل فيها وكالات إغاثة أخرى لملة الفراغ. أما في غزة، فإن "الأونروا" هي أكبر لعبة في المدينة بما لا يقاس، ولا يستطيع أي طرف أن يسد تلك الفجوة في الوقت الحالي، بالإضافة إلى ذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تقف وراء المبادرة التي يتابعها الدبلوماسي البلغاري والمنسحق الخاص للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط، نيكولاى ملادينوف، الذي يحاول بناء آلية دولية بديلة لا تعتمد على السلطة الفلسطينية ولا على "حماس" لإيصال المساعدات إلى داخل غزة. والتي ستستثمر في البنية التحتية الرئيسية للكهرباء والمياه. ويتجاوز اقتراح ملادينوف السياسة الفلسطينية الداخلية، التي تتسبب في دفع السلطة

الفلسطينية إلى حجب الكثير من المساعدات التي كانت ستذهب إلى غزة بخلاف ذلك، في محاولة للضغط على "حماس". لكن هذه الخطة لا تستطيع أن تعمل من دون استعداد المصريين والإسرائيليين للسماح للمجتمع الدولي بنقل الإمدادات إلى داخل قطاع غزة. كما تحتاج أيضا إلى دعم مالي من مناحين آخرين، خاصة دول الخليج، وهنا، تستطيع الولايات المتحدة أن تلعب دوراً بناءً في الضغط على الأطراف لدعم خطة ملادينوف، وهو الشخص المناسب لمتابعتها، حيث إن كل الأطراف تتقن به عموما وترى فيه وسيطا نزيها.

سوف يكون حل قائم على أساس الدولتين هو الإمكانية الوحيدة القابلة للحياة على المدى الطويل، والتي يمكن أن تتيح للإسرائيليين والفلسطينيين الفرصة للعيش معا جنبا إلى جنب في أمن وسلام، وسيكون نظام فلسطيني قادر على إعادة دمج غزة والضفة الغربية تحت قيادة فلسطينية واحدة هو الحل الوحيد طويل المدى، والذي يقبله الشعب الفلسطيني وقادته، وهذان كلاهما هدفان جديران، أما على المدى القريب، وبالنظر إلى الوضع السياسي الراهن، فإن الأولوية الأولى لدى الولايات المتحدة يجب أن تكون تحقيق الاستقرار في غزة قبل الانتقال إلى هذه الأسئلة الأكثر صعوبة.

عن "فورين بوليسي"

«زميل رفيع ومدير برنامج من الشرق الأوسط بمركز الأمن الأميركي الجديد. كان في السابق رئيس موظفي المبعوث الخاص للمفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، حيث دعم مبادرة وزير الخارجية، جون كيري، لإجراء مفاوضات سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

هل يقبل ترامب بكوريا الشمالية قوة نووية؟

والولايات المتحدة الأميركية غمار حرب تجارية حامية الوطيس تزداد تشعبا وتعقيدا يوما بعد يوم، لا تمتلك بكين أي حافز لمعالجة حليفها الآسيوية. في الواقع، سيكون من الحماقة أن تستخدم الصين كوريا الشمالية كورقة مساومة في إطار صراعها التجاري مع الولايات المتحدة، فضلاً عن صراعها معها حول تايوان وبحر الصين الجنوبي، ويعتبر الوضع الحالي مقعداً للغاية، ويحيل إلى تبين ضرورة تراجع الولايات المتحدة عن هذه المشكلة والمضي قدماً، مع الحرص على عدم تمكن الصين من تجاوز النظام الدولي أو تحويل معظم أجزاء القارة الآسيوية إلى مقاطعاتها الخاصة. وتبدو ضرورة التصدي للنفوذ الصيني المتنامي أكثر إلحاحا من تحدي دولة فقيرة، متمثلة في كوريا الشمالية، التي لا يتجاوز حجم اقتصادها ثلث اقتصاد ولاية رود آيلاند الأميركية.

تجدر الإشارة إلى أن فكرة تزويد الولايات المتحدة عن البرنامج النووي لكوريا الشمالية تلاقى دعماً كبيراً في الأوساط الأكاديمية، حيث يرى الأشخاص الذين يمتلكون نظرة واقعية إزاء الشؤون الدولية أن برنامج بيونغ بيونغ النووي حقيقة لا يمكن تغييرها. ويعتقد هؤلاء المفكرون أنه يمكن سياسة قائمة على المزج بين الإشارة على الأسلحة والنزع النووي بالاستعمال الفوري أن ينجح، بالاعتماد على النتائج الإيجابية السابقة لهذا التمشي.

حيال هذا الشأن، أفاد دوغ باندو، المساعد الخاص للرئيس السابق رونالد ريغان، والخبير البارز في شؤون كوريا الشمالية، والباحث في معهد كاتو للأبحاث السياسية، بأنه "من الجيد اعتبار كوريا الشمالية دولة شبيهة بباكستان، لكن دون الأخذ بعين الاعتبار للعمل المدني. إن هذه الدولة الآسيوية تشهد اضطرابات عديدة وتحتوي على بعض الأسلحة النووية، لكن لا أحد ينظر إليها على أنها تهديد خاص".

من المرجح أن ينضم المحافظون الجدد إلى جحافل المطالبين بالانسحاب من معضلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وفي كانون الثاني الماضي عمد الصحافي في موقع "بوليميرغ" الأميركي، إيلي ليك، إلى دعوة إدارة ترامب للكف عن محاولة دفع كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها النووي، وتابع ليك بالقول: إنه يتعين على الولايات المتحدة الأميركية عدم النظر لكوريا الشمالية كدولة ذات أسلحة نووية، وهو ما سيلعب دوراً مهماً في إنهاء حلقات مفرقة من المفاوضات والضغط المستمر.

على الرغم من أن حجة ليك تبدو دافعة وجريئة للغاية، إلا أنها تركز على الهدف الأكبر المتمثل في محاولة التخلي عن القوة المتنامية للصين في آسيا.

وعلى ليك ذلك بقوله: "يجب علينا التخلي عن سعيينا لردع البرنامج النووي لكوريا في حال أردنا التركيز على علاج هذه المعضلة، ويمكن للدبلوماسيين الأميركيين والمخططين الإستراتيجيين التركيز على تحسين إستراتيجيتنا لردع كوريا الشمالية". عموماً، يبدو هذا الرأي شبيها بالاستنتاجات الصادرة عن أكثر من مركز أبحاث بارز آخر في واشنطن.

وفقاً لما أفاد به ليك، يمكن لاتباع مثل هذا التمشي ضمان إمكانية تخصيص

عن "ذا هيل"

« مدير قسم الدراسات الدفاعية في مركز ناشونال إنترست للأبحاث السياسية.

الأيام

Thursday 12/7/2018 Issue No.8127 Volume 23

أميركا منحت سورية لبوتين

بقلم: دينيس روس*

إن القيام بالشيء نفسه مرارا وتكرارا وتوقع نتيجة مختلفة قد لا يستوفى التعريف السيريري للجنون، لكنه لا يزال معيارا جيدا. ويحدث أيضا أن تنطبق هذه الظاهرة على مقاربات الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب فيما يتعلق بالتعامل مع روسيا بشأن الحرب الأهلية في سورية. فقد أصدرت كل من واشنطن وموسكو على نحو متكرر بيانات مشتركة تحدد مبادئ التصدي للصراع والتقليل من عواقبه الإنسانية المرؤعة. لكن الروس تخاذلوا مرارا وتكرارا عن الوفاء بالتزاماتهم.

لننظر في السجل، في تشرين الثاني ٢٠١٥، توصل وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، ووزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى اتفاق حول مبادئ فيينا. ودعيا إلى وقف الأعمال العدائية، ورفع الحصار عن جميع المدن، وتوفير الغذاء والأدوية والمواد الإنسانية الأخرى دون عوائق، وصياغة دستور في غضون ستة أشهر، وعملية انتقال سياسي خلال ١٨ شهرا. وفي كانون الأول ٢٠١٥ تمّ تكريس هذه المبادئ في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤. لكن نظام الرئيس السوري بشار الأسد انتهك بشكل صارخ جميع هذه الشروط. فلم يرفع أي حصار ولم يسمح بمرور الإغاثة الإنسانية دون عوائق.

كما أن الروس لم يفعلوا شيئا في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن الأسد والروس قاموا أخيراً بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار بعد مرور شهرين، إلا أنه انهار بحلول نيسان ٢٠١٦ مع استئخاف نظام الأسد هجومه ضد الأهداف المدنية، وتشديده بشكل خاص على استهداف المستشفيات. وكما هو الحال في استخدامه للأسلحة الكيماوية، قام الأسد بضرب المستشفيات ليظهر أنه لن يتقيد بأي حدود. فلم يبق أمام كيري خيار آخر سوى إدانة هجمات الأسد وتوجيه نداء أليم إلى موسكو لكي تتصرف وفقا للمسؤولية المنصوص عليها في قرار كانون الأول ٢٠١٥. وقال: "وقمنا جميعا على الاتفاق نفسه، ودعنا جميعا قرار مجلس الأمن نفسه رقم ٢٢٥٤ الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية على صعيد الوطن". مضيفا: إن القرار "يدعو إلى تقديم المساعدات الإنسانية بالكامل على صعيد الوطن وإيصالها إلى جميع أنحاء سورية".

إنها كلمات واضحة، ولكن دون عواقب. لذلك ليس من المستغرب أن تذهب دعوات كيري أدرج الرياح. وبحلول خريف العام ٢٠١٦، حاول مرة أخرى التوصل إلى اتفاق حول مركز عمليات مشترك مع الروس على أمل الحد من العنف وجعل العملية السياسية ممكنة. لكن مساعيه أخبطت مرة أخرى، بإعلانه أن لديه "شوكا عميقة حول ما إذا كان بإمكان روسيا ونظام الأسد الوفاء بالالتزامات التي وافقا عليها في جنيف أم سوف يغيان بها". وجاء الرد الروسي من خلال شنّ هجوم على حلب وفقا لسياسة الأرض المحروقة، الأمر الذي حوّل النصف الشرقي من المدينة إلى انقاض - بعد أن كانت المدينة الأكبر في سورية في ذلك الحين، ما أدى إلى إنهاء جهود كيري.

ثمّ قام ترامب بمحاولاته الخاصة لإحراز تقدم مع الروس. فعلى هامش قمة "مجموعة العشرين" التي عُقدت بألمانيا في تموز ٢٠١٧، أبرم مع بوتين اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب غربي سورية. ثمّ اجتمع ترامب ثانياً مع بوتين في "قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ" التي انعقدت بفييتام في تشرين الثاني، وأصدرأ بيانا مشتركا آخر بشأن سورية. وشدّد ذلك البيان على "أهمية مناطق وقف التصعيد كخطوة مؤقّته للحد من العنف في سورية، وفرض اتفاقيات وقف إطلاق النار، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتهئية الظروف للحل السياسي النهائي للصراع" على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

فكيف تصرّف الروس بعد ذلك؟ من خلال تعاونهم مع نظام الأسد والإيرانيين، قاموا بشن حملات عسكرية أدت إلى تدمير ثلاث من مناطق وقف التصعيد الأربع وتهجير أهلها. أما المنطقة الرابعة التي كان قد اتفق عليها ترامب وبوتين في جنوب غربي سورية، فطلت هادئةً. الأمر الذي أدى إلى إطلاق العنان لنظام الأسد ومؤيديه الروس لشن هجوم على مناطق أخرى.

وفي الأونة الأخيرة، حوّل الأسد والروس انتباههم إلى جنوب غربي سورية، وقاموا بقصف تلك المنطقة بلا هوادة. وفي ٢١ حزيران، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانا صريحا حذّرت فيه نظام الأسد والحكومة الروسية من "تداعيات خطيرة لهذه الانتهاكات". وقد كثّف الزوس قصفهم، ما أدى إلى تدمير جديد للاجئين في فزار أكثر من ٢٧٠,٠٠٠ شخص إلى الحدود الأردنية والإسرائيلية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل واجهت موسكو أي "تداعيات خطيرة"؟ الجواب: كلا، فقط سعي الرئيس الأميركي لعقد قمة مع بوتين.

لم يكن كل من أوباما وترامب على استعداد لفرض أي عواقب على الروس. فقد أرا كلاهما الخروج من سورية، وليس التورط فيها. وسمح كلاهما لبوتين بأن يصعب الحكم على الأحداث، فما الذي يجب أن يفعله ترامب إذا عندما يجتمع ببوتين في هلسنكي

في ١٦ تموز؟

في الواقع، يتعيّن عليه تحويل الضرورة إلى منفعة ونقل النقاط التالية: إن الولايات المتحدة ستحافظ على وجودها الصغير في سورية إلى أن يخفيخ تنظيم "الدولة الإسلامية"، وإن ترسيخ إيران المستمز في سورية سيؤدّي إلى حرب أوسع نطاقاً بين إسرائيل والإيرانيين إذا لم يتم احتواؤها، وإن الولايات المتحدة ستدعم الإسرائيليين بشكل كامل، ما يجعل من مصلحة بوتين وقف توسع الإيرانيين وكلائهم في سورية ومنع حصول تصعيد إقليمي كبير. وحتى بإمكان ترامب أن يقترح قيام الزوس بالتوسط في وضع مجموعة من الخطوط الحمراء بين الإسرائيليين والإيرانيين في سورية.

وبالفعل، قد يطلب الرئيس الأميركي من بوتين أن يكون قناته إلى الإيرانيين، فإلى جانب الحد من احتمالات الحصابات الخاطئة مع طهران، فإن ذلك قد يمنح بوتين حصّة في التنسيق مع واشنطن بشأن إيران. فبعد أن سلّمت الولايات المتحدة سورية واشنطن أكثر من ذلك.

عن "واشنطن بوست"

« زميل بارز في معهد واشنطن، وعمل في مناصب بارزة تتعلق بالأمن القومي في إدارات الرؤساء الأميركيين رونالد ريغان وجورج بوش الأب وبييل كلينتون وباراك أوباما.